الشركات الأمنية تجوب شوارع العاصمة وسط رفض الكثيرين

STOP

كلمة أرهبت الرجال والنساء وهي سلاح موجه نحوك يأمرك بالتوقف وإلا!

صباح الساعدي: هل نعيش في دولة بوليسية أم دولة القانون؟

خالد الاسدي: لماذا نعتمد على قوات أمنية أجنبية غير معروفة ؟!

عالية نصيف: نطلب من وسائل الإعلام إثارة هذا الموضوع الخطير

مواطنون: نطالب بسيادة القانون وليس سيادة السلاح والشركات الامنية التي لانعرف من هي

محمود عثمان: الشركات مزعجة وتثير المشاكل وغير مرغوب بها

وكيل وزارة الداخلية: الشركات تعمل تحت رقابة القانون وبموافقات رسمية

طلال خضير: لماذا نسمح لهولاء المجهولين بأن يمارسوا عملاً أمنياً؟

وزارة حقوق الانسان: لا يحقّ لأيّ جهة كانت استفزاز المواطنين أو ترهيبهم لأن القانون ضمن حرية الفرد العراقي

شبابنا العاطلون أولى من الشركات الامنية الاجنبية بالاموال العراقية فهل من يسمع؟!

STOP كلمة ارهبت النساء والاطفال والرجال على حد سواء، و عجلات مظللة مختلفة الموديلات والانواع ليس ما يميزها غير قطعة ورقية لصقت على احدى جهاتها كتب عليها شركات امنية"،راكبوها لا يمكن معرفة جنسيتهم او حتى الوقوف على لغتهم فهم لايطلقون من افواهم غير صفير كلمة واحدة"STOP".

وسط منطقة الحارثية والساعة تشير الى الثالثة عصراً حيث موعد خروج موظفي الوزارات الحكومية، لذا فمن المعتاد ان تشهد الشوارع زحاماً كبيراً، عندها تمر ثلاث عجلات اثنتان نوع مرسيدس اوبل بيضاء يستقلها ما يقارب ١٢ رجلا، وفجأة تقف السيارة البيضاء وسط الشارع لتقطع الطريق المؤدي الى منطقة اليرموك ثم يستديرون بعجلاتهم متوجهين الى الطريق السريع الذي يقود الى مطار بغداد. أنه منظر بات مألوفاً عند البغداديين، لكنه في الوقت نفسه يثير استياءهم واستهجانهم، بسبب سوء ممارساتهم وعدم القناعة بجدوى استمرار الاستعانة بهم، بعد ان توفرت لدى اجهزتنا الظروف التي اهلتها لاستلام ملف الامن والنجاح فيه.

ازاء ذلك فقد كثر الجدل بشأن عمل هذه الشركات الامنية وطبيعته في العراق وتباينت الاراء بين مؤيد ورافض لكنها في الغالب مرفوضة من المواطنين العراقيين بسبب ما خلفوه من تركة صعبة ومريرة، لم تعد إزاءها كل مبرراتهم بإيجاد ما يشفع للتغاضي عن اعمال عناصرها في حالة ارتكابهم اي خطأ بحق اي مواطن خصوصاً بعد ان اصبحوا تحت مظلة القانون العراقي الذي يحق له محاسبتهم ومقاضاتهم قانونياً.

بغداد /إيناس طارق

البرلمانيون.. آراء وملاحظات

وبشأن عمل هذه الشركات يقول النائب صباح الساعدي من حزب الفضيلة لـ(المدى): يجب ان يكون عمل الشركات الامنية وفق ترتيب قانوني،وان يكون اشخاصها معروفين ولاي جهة اومسؤول يعملون.

واكد قائلاً لانعلم لماذا نستخدم شركات امنية فهذا يعطي انطباعاً سلبياً للمواطن وقد توحي له بانه يعيش في دولة بوليسية وليست دولة قانون، اضافة الى كل ذلك فانه ليس من حق اي موكب حكومي او شركة امنية ان تقطع الشارع لان ذلك يعتبر مخالفاً للقوانين.

بينما يعلق النائب خالد الاسدي من دولة القانون لـ(المدى) قائلا :هناك جهات تختص بعمل هذه الشركات و اعتقد انها تكون تحت رقابة وزارة الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء مشيراً الى ان هذه الشركات يجب ان تحاسب على وفق القانون وتتخذ بحقها اجراءات قد تصل إلى حد إيقافها عن العمل في حالة تسببها في حدوث ارباك او قيامها بافتعال مشاكل ما فليس هنالك من استثناء. وتساءل لماذا نعتمد على قوات امنية اجنبية ونحن لدينا قواتنا الامنية المؤهلة والتي اثبتت جاهزيتها في اكثر من موقف؟ وعلى من لايثق بقواتنا الامنية ولايريد ان تحميه ان يسأل نفسه لماذا نحن نثق به ونمنحه فرصة الدخول الى العراق ونقصد بحديثنا هذا الجميع شخصيات اومسؤولين اجانب او شركات استثمارية.

اما النائب طلال حسين من القائمة العراقية فقد قال: يفترض ان يكون الامن من مسؤولية القوات العراقية فقط وان تعمل وزارة الداخلية على تقوية اجهزتها كافة لتكون مؤهلة على حفظ الامن والنظام بالداخل في حين تقتصر واجبات وزارة الدفاع على حماية الحدود وتقديم الاسناد ان استوجب ذلك. فلماذا نسمح لهؤلاء المجهولين بان يمارسوا عملا امنياً من دون أن نعلم ما اذا كان بعضهم قد يمارس او ويستغل عمله الامني باعمال قد تضر وتسيء الى الكثير من الناس الابرياء.

ويقول النائب محمود عثمان من التحالف الكردستاني لـ(المدى): ان هذه الشركات مزعجة وغير مرغوب بها في العراق فهي تثير المشاكل دائما.

واكد: ان مجلس النواب سوف يقوم بدراسة قانون الشركات الامنية عن قريب لتحديد نشاطهم وعملهم وكل ما يقومون به وعلى وفق القانون العراقي.

وعلقت النائبة عالية نصيف من القائمة العراقية قائلة: يجب ان يكون لهذه الشركات مرجعية قانونية عراقية تحاسبهم على كل ما يقومون به من اعمال وشددت نصيف في حديثها بالقول على ان لهذه الشركات تاريخاً سيئاً في العراق نتيجة ما ارتكبته من جرائم بحق الابرياء نتيجة تعجرفهم وقلة خبرتهم في العمل لانهم لوكانوا ذوي اختصاص لما اخطأوا بحق الناس بهذه الصورة التي جعلتنا جميعاً نتذمر من عملهم.

واردفت انها تطلب من خلال اجهزة الاعلام ومجلس النواب باصدار قانون يحد من عمل تلك الشركات التي لانعلم ماذا تفعل بعدان تدخل العراق وتمارس اعمالها بهذه الحرية التي لاوجود لها في كل دول العالم حيث ان هنالك ضوابط لعمل مثل هذه الشركات. وتؤكد انها مع انهاء عمل هذه الشركات كلياً والاعتماد على القوات الامنية العراقية، التي أثبتت قدرة وكفاءة وولاء، وإذا ما حصل اي خطأ فيمكن محاسبتها لانهم عراقيون اولاً واخراً.

تاريخ أسود للشركات

في ١٦ ايلول ٢٠٠٧ قتل منتسبو شركة بلاك ووتر ١٧ مواطنا عراقيا أبرياء في ساحة النسور في بغداد وتم اتخاذ الاجراءات التحقيقة وتم تثبيت جميع وقائع الدعوىوهي معروفة لدى الجانب العراقي والجانب الأمريكي، وكان من المفروض و وفقا لمفاهيم السيادة والاستقلال ان يحاكم هؤلاء امام القضاء العراقي طبقا للمادة ٦ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وانطلاقا من الاتفاقية العراقية الامريكية و وفقا للمادة ٢٧ من نصوص الاتفاقية الا ان ذلك لم يحدث. وكما هو معروف فقد تمت محاكمتهم في المحاكم الامريكية حيث اسقط القاضي الامريكي الجريمة عن المتهمين رغم اعترافهم بمسؤوليتهم عن الجريمة التي ارتكبوها امام المحققين لكنهم انكروا هذه الاعترافات لاحقاً بحجة انها اخذت منهم بالاكراه، وما زال قرار الحكم هذا موضع تساؤلات، لان شكوكاً كثيرة اثيرت حوله.، هذه الحادثة وغيرها من حوادث اطلاق النار من قبل الشركات الامنية في العراق كانت وما زالت مصدر غضب المواطنين، ودفعت لتسليط الاضواء على الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشركات والاموال التي تتقاضاها سنويا لقاء عملها في العراق.

آراء المواطنين

يقول المواطن فارس وهو رجل امن:بعض الشركات الامنية لا تبالي بحياة الناس وكانهم في سباق مع المواطنين العراقيين ويتصرفون بتعجرف وكانهم يمثلون فيلماً سينمائياً في ولاية تكساس الامريكية فهم يرتدون السلاح يربطون السرج حول اجسامهم ويحملون الرشاشات ويصرخون بسبب وبدونه على الناس حتى يفتح لهم الطريق و يتعاملون وكأنهم فوق المواطن وفي وضع يجعلهم متميزين ولهم أفضلية عليه رغم انهم من جنسيات مختلفة. ويضيف نحن كرجال امن لايحق لنا محاسبتهم انما هناك جهات خاصة مسموح لها بذلك مثل قيادة عمليات بغداد.

بدورها علقت براء موظفة في احدى الدوائر الحكومية قائلة: اصبحنا لانعلم هل هذه الشركات مرخصة فعلاً ام لا فلايكاد يخلو شارع من عجلات تحمل لافتة كتب عليها شركات امنية تتجول في بغداد.واضافت بصراحة فنحن لانرغب برؤيتهم لانهم لايعيرون اي اهمية لحياة المواطن العراقي ولا يتهاونون من اطلاق النار صوبه لأتفه الأسباب والذاكرة تعيدنا الى جرائمهم السابقة التي اقترفوها بحق الابرياء، كما انهم يوحون وكأنهم رجال عصابات وليس امن!

اما ابو مازن متقاعد فيقول: قبل عدة ايام اجبرنا على التوقف والتنحي من الشارع الرئيسي الذي يقودنا الى ساحة الواثق بعد ان مرت خمس سيارات سوداء اللون كتب عليها شركات امنية يرتدي بعض مستقليها نظارات ويربطون سماعات بآذانهم ويجلسون على حافة الباب ويلوحون بالسلاح بفتح الطرق والوقوف جانباً انها مناظر اشبه بالكاوبوي. واضاف حقيقة مثل هذا الوضع مرفوض فنحن نطلب سيادة القانون وليس سيادة السلاح او سطوة الشركات الامنية التي لانعرف من هي او من يمثلها.

ودعا المواطنون خطاب الجبوري وعبدالله النداوي وعامر الزبيدي الحكومة ومجلس النواب الى الالتفات الى عمل هذه الشركات خاصة الاجنبية منها، والتفكير بتأهيل الخريجين من الشباب العراقيين للقيام بمثل هذه الاعمال بعد تدريبهم وباشراف وزارة الداخلية. واكدوا ان من الخطورة ترك موضوع الامن بيد الشركات الخاصة، فما زلنا نعاني الكثير من المشاكل التي تحول دون استمرار هذا الأسلوب.

وثيقة جنيف

بقول ألكسندر فوترافارس رئيس قسم العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية Webster بجنيف: منذ سنة ٢٠٠٠، تسعى "جمعية عمليات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار"، المنظمة الدولية الممثلة للشركات الأمنية الخاصة، إلى وضع مدوّنة دولية لتقنين عملها".

تأتي هذه الوثيقة التي تم التوقيع عليها يوم ١٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠ بجنيف من طرف ٦٠ شركة أمنية خاصة، وبرعاية من سويسرا، في المقام الأول نتيجة لرغبة هذا القطاع، الذي يشهد نموا وتوسعا كبيريْن، في تقنين أنشطته. وكان في مقدمة الشركات الموقعة في جنيف شركة Blackwater التي ذاع صيتها نتيجة ما سجّل عنها من تجاوزات في العراق، والتي غيّرت أسمها لاحقا إلى Xe Services.

ويشير الكاتب الفرنسي جيرارد شاليوند، الذي قدم جردا دقيقا للسياق الذي ظهرت فيه هذه الشركات الأمنية الخاصة، وطورت فيه أنشطتها في كتابه "فنون الحرب الجديدة" الذي أعيد نشره أخيرا في شاكلة "كتاب للجيب"، يشير هذا الأخير إلى "أنه في مرات عديدة تعرضت Blackwater إلى اتهامات خطيرة. وفي كل مرة تختفي أو تقوم بإنسحاب تكتيكي، لتظهر في مكان آخر، بعد أن تغير معالمها الخارجية".

وكيل الداخلية

من جانبه صرح وكيل وزارة الداخلية العراقية لشؤون الاستخبارات اللواء حسين كمال، في اتصال هاتفي مع (المدى) فقال: يجب على أي شركة امنية تريد العمل في العراق الحصول على اجازة تاسيس وموافقة وزارة الداخلية يسمح لها بمزاولة العمل، لذا فان الشركة التي لم تحصل على موافقات اصولية وقانونية وتزاول عملها تكون عرضة الى المساءلة القانونية. واكد: انه تم اغلاق مقرات عدة شركات امنية قبل اشهر ممن لم تقم بتجديد تراخيص عملها ولم تحصل على الموافقات وتم مصادرة اسلحتها ومنعوا من التنقل الى أي مكان حتى يتم معالجة موقفهم القانوني.

واضاف كمال أن عددا من الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق قد دوهمت مقراتها لعدم تجديد تراخيص عملها، مشيراً إلى أن عدد الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق هو ٢٥شركة أمنية، فيما يبلغ عدد الشركات الأمنية العراقية ٥٠ شركة.

حقوق الإنسان

ويقول المتحدث باسم وزارة حقوق الانسان كامل امين: يجب ان يكون عمل هذه الشركات خاضعاً لمراقبة وزارة الداخلية وان لايسمح لهم بترهيب المواطنين كما يجب تحديد استخدام اسلحتهم وان يتصرفوا بشكل عقلاني مع الناس لان المواطنين لديهم حقوق يجب المحافظة عليها ولا يحق لاي جهة كانت استفزازهم او ترهيبهم فالقانون والدستور ضمن حرية الفرد العراقي وحقه الانساني واي تجاوز لذلك يعد خرقاً للدستور. والوزارة حريصة دائماً على التوعية باهمية الحد من مظاهر خوف المواطنين جراء استخدام هذه الشركات السلاح الموجهة صوب الابرياء.

اللجنة الامنية في المجلس

من جانبه صرح رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب في اتصال هاتفي مع (المدى): ان عمل الشركات الامنية من ضمن اختصاص وزارة الداخلية وقيادة عمليات بغداد وبكل الاحوال لايسمح لهذه الشركات بتخطي القانون العراقي او المساس بحقوق الانسان لذلك سوف يتم اقرار قانون عن قريب يتضمن الاعتماد على القوات الامنية العراقية والاستغناء عن الشركات الامنية الاجنبية.

آراء أصحاب الشركات الأمنية

لأصحاب الشركات رأيهم أيضاً الذي حرصنا على تضمينه التحقيق حيث يقول باتريك توين سويل من شركة وورلد ليدر ارمورد: إن عناصرنا لديهم الخبرة القتالية العالية التي تعطيهم الكفاءة للقيام برد فعل صحيح اذا حصلت مشاكل، لكن غيديس يرسم صورة مختلفة ويشير الى أن موظفا واحدا ضعيفا وغير كفء قد يؤدي الى وقوع حوادث لا تحمد عقباها. ويوضح «يجب على المرء ان يتصرف بمسؤولية ويحترم البيئة التي يعمل فيها ويجب توخي الحذر الشديد لعدم اثارة استياء السكان المحليين لاسباب غير ضرورية. ويؤكد يجب العمل مع عناصر مؤهلة واصحاب خبرة، لا مع أشخاص يشاهدون الكثير من افلام (رامبو).

ويضيف الشركة التي تتمتع بالمسؤولية يجب ان تتخلص من الاشخاص الذين يتصرفون بعدم مسؤولية وعدم خبرة بأسرع وقت ممكن".

ويقر توين سولي ان بعض عناصر الشركات تجذبهم الاموال المدفوعة لهم التي(قد تصل الى عشرة آلاف دولار شهريا)، لكنه يقول ان البعض منها لا تواجه صعوبات لايجاد اشخاص يريدون العمل لدوافع اخرى غير الدافع المادي. ويقول "لا استطيع الإجابة بالنيابة عن كل الشركات الامنية، لكن ليس لديَّ اي مشكلة للحصول على اشخاص يتمتعون بمهارات وخبرة عالية والاخلاق المهنية والنضج".

أخيراً نعتقد إن الأوان قد حان لوضع حد لعمل هذه الشركات التي يجد اغلب المواطنين ان لامبرر له، بل قد يؤدي الى مشاكل كثيرة، ناهيك عن استنزاف الاموال العراقية التي هي حق الاف الشباب الذي يبحث عن فرص عمل شريفة. ما نتمناه ومعنا كل العراقيين ان نتخلص من عمل هذه الشركات الامنية ذات الجنسيات المختلفة وان لاتكون ضالعة في عمليات ارهابية شهدتها بغداد مؤخراً حيث لم يستبعد بعض اعضاء مجلس النواب في تصريحاتهم من توجية اصابع الاتهام الى الشركات الامنية واتهامهم لبعضها بممارسة دور رئيسي في التنفيذ لعمليات ارهابية، وهذا ما يؤكد ضرورة حسم ملف عمل هذه الشركات ومحاسبة من يثبت اساءة استخدام الصلاحيات التي منحها إياها القانون.